الفصل الثالث

المشاركة ، المؤسسات ، وأعراض الفساد

الفرص ، القيود ، والفساد

فهم الفساد في كيانات اجتماعية حقيقية ، وتحديد التباينات بين الحالات الأكثر أهمية يتطلب دراسة دقيقة تتناول تناقضات المشكلات السياسية والاقتصادية المتاحة في مجتمعات متنوعة من الأفراد والجماعات الذين يسعون إليها ويستخدمونها أو الذين يبعدون عنها) ومن المؤسسات والمعايير التي تؤثر على اختياراتهم . ولكن ما هي التناقضات الأكثر أهمية ؟ الأساليب المختلفة (الرشوة ، الرعاية أو التدعيم المادي) أو المواقع داخل الدولة ، تظهر كما لو كانت بدايات طبيعية ، ولكن انتشار أسلوب معين أو موقع فساد ، سوف يبدو كما لو كان استجابة إلى الفرص والقيود المقدمة في موقف محدد . سوف يتطلب تصنيف الفساد طبقاً لمقياس الفوائد المتضمنة المزيد من المعلومات أكثر من التي لدينا نمطياً ، وربما لا تزال قاصرة عن إخبارنا بالكثير : هل حالة إعطاء قيمة مالية لها نفس الأهمية حيث يكون الفساد هو القاعدة ، مقارنة بأماكن يكون فيها هو الاستثناء – أو في بلد حيث مسئولو

الدولة لهم اليد العليا ، مقابل أخرى حيث يكونون تحت رحمة المصالح الاقتصادية ؟ قد يتبع الفساد جيداً بعض الأنماط المحلية – أفريقيا / أسيا ، مثال أولى – ولكن ذلك كل السبب للبحث عن التأثيرات الأكثر عمقاً في هذا الفصل اقترح أربعة أعراض فساد متزاملة تسمى " **أسواق التأثير ، مؤسسات الكارتل البارزة** " ، **الأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية** " ، " **وأصحاب السلطة الرسمية**" . تعكس هذه الأعراض المتزاملة ، والأسماء التي تعكس أوجهها المتميزة الترابطات التي تواجهها بصورة متكررة من مشاركة ومؤسسات قوية أو ضعيفة . حينئذ استخدم مؤشرات المشاركة والمؤسسات على مستوى الدول والمطبقة على نطاق واسع لفرز 98 دولة طبقاً لفئات محددة . لا تخبرنا تلك البيانات بذاتها إذا ما كان الفساد يختلف طبقاً للطرق المتوقعة : تلك هي مهمة دراسات الحالة المقدمة في الفصول من الرابع إلى السابع . ولكنها بالتأكيد توفر أساس لحالات مختارة للدراسة والتي أقل احتمالاً لدخولها ضمن النتائج التي بين أيدينا .

الفساد باعتباره مشكلة مطمورة : مصادر التبيان

على مدى الجيل الماضي قد عايشت المجتمعات تحرر السياسات ، الاقتصاديات أو كليهما – في أوقات على نطاق درامي . في بداية عقد التسعينيات 1990 كان الأمل أن التحول إلى الأسواق سوف يغذى شعلة النمو، ومن ثم ، التحول إلى الديمقراطية ، بينما الحكومات غير المترهلة والقابلة للمحاسبة سوف يكون من الأفضل لها تشجيع الأسواق . ركز الحماس مبكراً جداً على التحرر ، مع بناء مؤسستي يأخذ دوراً ثانوياً بصورة متميزة . أحياناً كان ينظر إلى الحالة على أنها في أحسن الأحوال شر لابد منه . ولكن الحقيقة تحولت إلى أن تصبح أكثر صعوبة . لم يكن التحول

عادة ذو إيقاع معتدل أو متوازن : غالباً ، الانتقالات السياسية السريعة ، والتوقعات الاجتماعية الصارخة ، قد أفسحت الطريق أمام عمليات أكثر بطئاً وأشد صعوبة في التغير الاقتصادي ، أو أن التحركات في اتجاه الأسواق قد كانت في وضع حرج من خلال المؤسسات غير الفعالة ، والقمعية ، أو كلاهما .

في الواقع ، المؤسسات الصحيحة ليست عقبات أمام مشاركة سياسية واقتصادية حرة ، ولكنها تساعد على حمايتها . في النظم ذات التكوين المؤسستي الجيد ، فإن الدولة ، المنظمات السياسية ، والمجتمع المعني ، التي تتسم باعتدال مطالبها السياسية والمساعدة في التعبير عنها تدعم قدرة الحكومة على الاستجابة خلال سياسة سليمة ؛ عمليات اقتصادية تحدث داخل إطار من حقوق الملكية الصحيحة ؛ عقود قابلة للتطبيق ، وعمليات منفتحة وقابلة للمراجعة . الدولة لا تستطيع ضمان حقوق الملكية والحريات الأساسية، جمع الضرائب ، تنفيذ التعاقدات ، وتوفير قنوات شرعية للتعبير عن المصالح سوف تكون غير فعالة وغير مستجيبة ، وسوف تدعو الجهود الخاصة للقيام بهذه المهام ، وغالباً عن طريق الفساد أو العنف . حيث تكون المنظمات السياسية والمجتمع المدني ضعيفة أو غير موجودة ، فإن الموظفين العموميين قد يهيمنوا على السلطة دون مساءلة ، وليس من المحتمل أن الصراعات في المجتمع تظل معتدلة . ليس بالضرورة لا يحدث هنا نمو في المشاركة الاقتصادية أو السياسية ، ولكن الكثير منها قد يحدث خارج الإطار المؤسستي الرسمي ، مع الامتثال للقليل من القواعد والقيود ، وتخدم فقط قلة قوية . بصفة خاصة في الكيانات ذات المؤسسات الضعيفة ، يسمح النمو غير المتوازن في الفرص السياسية والاقتصادية للجماعات المهيمنة في أحد القطاعات أن تفسد الآخر .

البحث عن الأنماط

الموضوع المثار بهذه العلاقات ليست فقط فساد أقل أو أكثر . إنني افترض بأن الدولة واتجاهات المشاركة والمؤسسات تؤثر على أنواع الفساد التي نواجهها – المشاركات ، العلاقات فيما بينها ، الفوائد في خطر ، والمضامين من أجل التنمية . البحث عن أعراض الفساد المتزاملة يكون عملياً ، أن تسأل **ما هي العمليات ، والمشكلات التنموية الرئيسة التي يكون فساد المجتمع من بينها ؟** يفترض أحد الباحثين منذ سنوات مضت أن الفرص الاقتصادية تكون أكثر وفرة من تلك الفرص السياسية ، يستخدم الأفراد الطموحون الثروة سعياً إلى السلطة . وحيث تكون الفرص السياسية متاحة ، بينما الفرص الاقتصادية نادرة ، بالمغايرة تسعى السلطة إلى الثروة . عندما تكون المؤسسات ضعيفة، قد تنبثق تناقضات أخرى : قد تتعرض الدولة الضعيفة إلى ضغوط خاصة غير مشروعة ، غير قادرة على كبح جماح الموظفين العموميين ،أو كلاهما . قد لا يوجد مجتمع مدني ، أو قد لا يكون قوياً بدرجة كافية لتدعيم الثقة الاجتماعية ،وتوجيه الطلبات خلال قنوات المعايير والشبكات المقبولة . تحمي بعض البلدان حقوق الملكية بصورة فعالة وتتدخل في الاقتصاد بطرق قضائية ، في أخرى الملكية والعقود تعني القليل حيث أن تدخل الدولة يدعم المسئولين واتباعهم المفضلين . لا تسمح المؤسسات الضعيفة للمواطنين والمسئولين للسعي فقط إلى المكاسب غير المشروعة ، في بعض الأوقات بدون مساءلة أو عقاب ، إنها تخلق أيضاً حوافز لمزيد من الفساد حيث يسعى الأفراد إلى الحماية في بيئة غير مؤكدة .

سوف لا تحدد التباينات الضمنية في المشاركة والمؤسسات كل تفاصيل مشكلات فساد الدولة : الشخصيات ، الأحداث ، الانهيارات ، والإصلاحات ، والاستجابات الشائعة ، تستطع كلها أن تلعب أدوراً .

التأثيرات الدولية ، سواء طويلة الأجل (بمعني الضغوط من أجل التحرر السياسي والاقتصادي) والأكثر آنية (أنشطة دوائر الأعمال المتعددة الجنسيات ، والمساعدة الدولية ، وهيئات الإقراض) هي أيضاً حساسة وسوف تصبح ظاهرة في العديد من دراسات الحالة . يضاف إلى ذلك ، بعض أنواع الفساد والتي تتضمن رجال الشرطة وموظفي الجمارك توجد في كل مكان بدرجة ما أو بأخرى إنني أسعى إلى مستوى متوسط من المقارنة – أن أحدد ، أبرر، واكتشف دلالة موضوعات الفساد المتناقضة التي تظهر أعراض الفساد الأربعة الأساسية . يتمثل الهدف في معرفة ما الذي في خطر من بين فساد الدولة، كيف يسعى الأفراد والجماعات ، يستخدمون ، ويتبادلون الثروة والسلطة ، وكيف أن تلك العمليات تقع في مصيدة الإغواء أو التقييد عن طريق المؤسسات والمصالح المتنافسة أو المتعارضة . الكمية النسبية من الفساد ، إلى الحد الذي تكون فيه قابلة للمعرفة ، في معظم الحالات ، سوف تمثل اهتماماً ثانوياً .

الفئات الأربع

يمكن أن تتوحد المشاركة والمؤسسات بطرق متنوعة ، ومع كل تعميم سوف تكون هناك استثناءات . سوف يختلف الإثبات أيضاً على نطاق واسع بين المجتمعات . يتمثل التحدى في أن تحدد فئات البلدان واسعة بدرجة كافية للمحافظة على العموميات المهمة ، لتفادي إنشاء فئات تكون هناك مبالغة في كبر أو في صغر عددها لكي تكون مفيدة ، ومع ذلك ، لكي تكشف عن التناقضات بين أنواع الظروف المتوقعة لتشكيل فساد اجتماعات مختلفة . في هذا القسم ، سوف اقترح أربع فئات تعكس الترابطات بين المشاركة والمؤسسات التي يمكن الالتقاء بها بصفة عامة ،وسوف نناقش أنواع

مشكلات الفساد التي تبدو في داخل الفئات . في الجزء التالي من هذا الفصل نختبر المجموعات الأربعة باستخدام المؤشرات الإحصائية على مستوى البلد، والتحليل العنقودي . السؤال عند هذه النقطة يتركز حول إذا ما كانت المجموعات الأربع قابلة للملاحظة . أنواع الفساد الفعلية الموجودة في المجتمعات في كل مجموعة سوف تكون تركيز دراسات الحالة في الفصول من الرابع إلى السابع . هذه المجموعات لا تستهلك كل الترابطات الممكنة للمشاركة والمؤسسات . إنها فقط تبسيط مفيد مقدم كأنماط مثالية ، بقصد إلقاء الضوء على الأنماط والترابطات من أجل دراسة أكثر قرباً .

أيضاً تأتي المشاركة والمؤسسات في أشكال كثيرة ، ولكن كما اقترحت في الفصل الثاني ، التركيز الأساسي يتمثل في طرق السعي إلى الثروة والسلطة ، واستخدامهما وتبادلهما على المستوى القومي ، وعلى مستوى الدولة ، البناءات السياسية والاجتماعية التي تدعم أو تكبح جماح تلك الأنشطة . فيما يتعلق بالمشاركة المنفتحة ، التنافسية ، والنظامية نريد أن نفرق فيما بين المجتمعات في ضوء بمدي وانفتاح الفرص السياسة والاقتصادية التي تقدمها . المؤسسات القوية ، بالمفهوم الذي سوف أناقشها به هنا ، تكون قادرة على حماية الحقوق السياسية ، الاقتصادية ، والملكية ، ضمان أجر عادل ، العدل ، إجراءات أمنية ، وتحمي المجتمع من سوء استغلال الأقوياء . من الممكن تماماً ، بالنسبة للمؤسسات الضعيفة من ذلك النوع أن تتعايش مع دولة القهر ، أو تفاعلات الأفراد القوية ، ومنظمات المجتمع . على العكس ، المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية ليست ضامنة بأن الكل على ما يرام على المستويات الأخرى ، على سبيل المثال ، تحصل US على مؤشرات مؤسستية جيدة ، ولكن في رأي بعض الخبراء المجتمع المدني بها ينهار . تشكل عوامل أخرى كثيرة الصورة الكاملة

للمشاركة واللوحة المؤسستية في أي مجتمع ، كما أنها أحد أغراض دراسة الحالة التي تتناولها الفصول التالية لكي تبرز تلك التعقيدات ، ومع ذلك ، حتى الآن ، أسعى إلى تعريفات واضحة نسبياً للأنماط المثالية .

أنماط النظم السياسية والاقتصادية ، ومستويات القوى المؤسستية ، تتجه (مع بعض الاستثناءات) إلى أن تكون ضمن أنماط قابلة للتحديد(.) دعنا نأخذ في اعتبارنا أربعة احتمالات تختبر في القسم التالي مقابل بيانات على مستوى البلد . على سبيل المثال ، تميل الديمقراطيات المستقرة أن يكون لديها اقتصاديات سوق ناضجة حيث يكون التحرر فيها الأمر الواقع إلى حد كبير ؛ وحيث السياسات والأسواق التنافسية والمنفتحة قد كانت ملائمة على مدى فترة زمنية طويلة ، فإنه من المحتمل أن المؤسسات الاقتصادية والسياسية تكون قومية . العديد من بلدان أوربا الغربية ، كندا ، اليابان ، والولايات المتحدة مجرد أمثلة قليلة . ولكن توجد أيضاً مجتمعات سوق متماسكة أو في حالة إصلاح ديمقراطي ، لا تزال المنافسة السياسية بها منبثقة أو تباشر تغيرات ذات دلالة ، غالباً اقتصادياتها في طريقها إلى مزيد من الانفتاح ، وتنافسية أيضاً . الإطار المؤسستية في مثل هذه الاجتماعات يحتمل أن تكون قومية إلى حد ما ، ولكنها أضعف من تلك التي في المجموعة السابقة . الديمقراطيات الأكثر تماسكاً فيما بعد انهيار الشيوعية ، تتمثل في دول أوربا الوسطى ، شيلي ، بوتسوانا ، كوريا الجنوبية كأمثلة للمجموعة الثانية .

تضطلع بلدان المجموعة الثالثة بتحويلات ضخمة في السياسات ، وفي اقتصادياتها . يحدث الكثير من أنواع التغيير في نفس الوقت ؛ الفرص السياسية والاجتماعية كلاهما يتوسع بسرعة ، والعلاقات فيما بينها سوف يكون من الصعب توقعها . يرجع ضعف مؤسساتها إلى كل من

التغيير السريع والشامل – حتى عندما تكون هذه المؤسسات جيدة التصميم ومدعمة ، والذي سوف لا يعبر غالباً عن الحالة ، سوف تحتاج إلى وقت طويل نسبياً لكي تكسب الشرعية والمصداقية ، وفي نفس الوقت هي سبب في المزيد من التغيرات السياسية والاقتصادية غير القابلة للتوقع ، وغير الخاضعة للهيكلة . روسيا ، تركيا ، الهند (مع تحولها الاقتصادي) الفلبين ، تايلاند ، وغانا أمثلة محتملة لهذا النوع . أخيراً ، الأنظمة غير الديمقراطية ، تحديداً ، تتسم بالفرص السياسية القليلة في عددها والخاضعة للرقابة الشديدة . ولكن ، جزئياً بسبب الضغوط الدولية، الاقتصاديات في كثير من هذه الدول تمر بحالة تحرر على مدى الجيل السابق ، حتى إذا كانت تبعد كثيراً عن الانفتاح أو المنافسة الكاملة ، مع النتيجة التي ترتب على ذلك حيث تستغل قلة من الأقوياء تلك الفرص الاقتصادية النامية . المؤسسات الاقتصادية في المجتمعات التي تحكمها قلة من علية القوم من المحتمل أن تكون ضعيفة . أجزاء من الدولة أو الحزب المهيمن ، قد تكون قهرية ومخيفة على نطاق واسع ، ولكن ذلك لا يعبر عن حالة قوية بالمعني المحدد سابقاً . المؤسسات الاقتصادية القوية هي أيضاً غير شائعة ، بسبب طبيعة السلطة السياسية ، والنقص العام في عدم المساءلة ، وكما ذكر سابقاً، نطاق التغير الاقتصادي الحديث . يعكس الضعف المؤسستي حالة إغواء السلطة الحاكمة والمناصرين لهم . في هذه المجموعة الأخيرة قد نجد بلداناً مثل الصين وأندونيسيا ، دول كثيرةً ، وعموماً كل الدول الأفريقية ، وبلدان الشرق الأوسط مثل الأردن والإمارات .

توجد فئات عامة كثيرة جداً عن قصد ؛ في نفس الوقت سوف يوجد بعض البلدان التي لا تتفق مع أي من هذه الفئات . سوف يستخدم قسم من هذا الفصل فيما بعد ، مؤشرات إحصائية لاختبار إذا ما كانت هذه

المجموعات ذات معني تطبيقي . ولكن ماذا يمكن أن تكون علاقتها بالفساد ؟ في الجزء الباقي من هذا الكتاب سوف اقترح أنها تتطابق مع أربعة أعراض فساد جوهرية : أسواق التأثير ، مؤسسات الكارتل البارزة ، الأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية ، أصحاب السلطة الرسمية . يلخص الجدول رقم 103 الارتباطات المقترحة ووصف موجز لكل عرض فساد يخضع للدراسة .

فساد أسواق التأثير . تتعامل أسواق التأثير في التواصل إلى مؤسسات الدولة القوية والتأثير داخلها ، غالباً يعمل السياسيون كوسطاء ، يعرضون ارتباطاتهم للإيجار في مقابل مساهمات قانونية وغيرها .

تقدم ديمقراطيات السوق الناضجة فرصاً ضخمة سياسية واقتصادية . إنها تخضع لحالات تحرر طفيفة ، أنه ليس هناك الكثير ترك لفعله ، وبصفة عامة تتمتع بمؤسسات شرعية وقوية . إنها تجمع كل منها الأخرى بطرق مهمة ، والتي قد تساعد على تفسير لماذا ينظر إليها غالباً على أنها مثاليات للإصلاح . أطر مؤسستية قوية ، منافسة سياسية ، وسائل إعلام حرة ، جمعيات مدنية قوية ، واقتصاديات منفتحة ، تساعد حقيقة في مراجعة حالات سوء الاستخدام . ولكن العديد من هذه البلدان لم تحل الكثير من مشكلة الفساد، عندما تطورت نظم الدولة والنظم السياسية لكي تتكيف مع مصالح الثروة ، ووضع القواعد للمجتمع ، وأيضاً إغراء الأفراد للعمل طبقاً للقوانين . تحدث معظم التعاملات الاقتصادية كلية داخل قطاعاتهم الخاصة طبقاً لقواعد قانونية لا تطلب الكثير مقارنة بالقطاع العام ، بينما يتبع التأثير السياسي قنوات جيدة التشييد .

أعراض الفساد المتخيلة

العرض	المشاركة		المؤسسات	
	الفرص السياسية	الفرص الاقتصادية	قدرة الدولة / المجتمع	المؤسسات الاقتصادية
أسواق التأثير	**ديمقراطيات ناضجة** متحررة ؛ منافسة / ومشاركة مستقيمة	**أسواق ناضجة** متحررة ، منفتحة ، منافسة مستقيمة ، وفرة	**كثيفة**	**قوية**
مؤسسات الكارتل البارزة	**ديمقراطيات متماسكة / مصلحة** متحررة ؛ منافسة / ومشاركة نامية	**أسواق** متحررة ومنفتحة إلى حد كبير ؛ منافسة نامية؛ وفرة معتدلة	**معتدلة**	**متوسطة**
الأقلية المتحكمة والزمر	**أنظمة انتقالية** تحرر كبير حديث ؛ منافسة ذات دلالة ، ولكن ضعيفة البناء	**أسواق جديدة** تحرر كبير حديث ، عدم مساواة كثيف ، وفقر	**ضعيفة**	**ضعيفة**
أصحاب السلطة الرسمية	**غير ديمقراطية** القليل من التحرر أو الانفتاح	**أسواق جديدة** تحرر كبير حديث ، عدم مساواة كثيف ، وفقر	**ضعيفة**	**ضعيفة**

الفساد في الديمقراطيات القائمة دستورياً بصورة جيدة على أسواق التأثير – أو على الأقل الرشوة عالية المستوى التي تتجه إلى إحداث تأثير على درجات مؤشر الفساد – سوف يكون الاستثناء وليس القاعدة ، ومن غير المحتمل أن يقاوم التنمية (على الرغم من أنه يكاد يكون ليس له تكلفة : أنظر الفصل الرابع) . ولكن تظل هذه المجتمعات لديها مشكلات فساد تستحق القلق حولها . البنك على المستوى العالمي : البنوك وأسواق الاستثمار في بلدان أسواق التأثير تكون غالباً مستودعات ، أو تشارك في غسيل مكاسب الفساد من أماكن أخرى ، ودوائر أعمالها متعددة الجنسيات قد باشرت صفقات غير مشروعة في مجتمعات أخرى كثيرة . يدور فساد السوق حول التواصل والمزايا داخل مؤسسات مستقرة ، بدلاً من صفقات وارتباطات تطوقها . دور المناورات السياسية التنافسية في هذا التنوع من الفساد معقد . إنه يستطيع أن يسمح للمواطنين أن تطرد الحكومة الفاسدة ، ولكن تكاليف التمسك بالوظيفة ، تخلق حوافز لدى السياسيين لعرض ارتباطاتهم وخبراتهم للإيجار ، ولدى الأحزاب للمحافظة على المنافسة تحت السيطرة .

لذلك ، تعمل **أسواق التأثير** بصفة عامة " داخل النظام " وهذا عامل آخر يساهم في درجات الفساد المقبولة نسبياً التي تحصل عليها هذه المجتمعات . سوف يركز الفساد الذي توجهه السلطة على كسب وظائف والتأثير على الذين يتقلدونها ؛ الفساد الذي يسعى إلى الثروة سوف يستهدف التعاقدات الحكومية ، تطبيق السياسات أو أوجه محددة من التشريع ، بدلاً من خلق الأسواق السوداء أو الاقتصاديات الموازية . قد تكون بعض القنوات الرئيسية وضعت في شكل قانوني ولوائح تنظيمية (مثل تمويل الحملات الانتخابية) ، بينما في أخرى ، يمكن أن تكون قواعد والتوقعات غير

واضحة (خدمات الدوائر الانتخابية من المشرعين) . قد تأخذ الأطراف العامة المبادرة ، أو يكونون المستفيدين الأوائل . ولكن إذا أخذنا في الاعتبار عامل الوفرة في معظم هذه المجتمعات ، فإن أصحاب المصالح الأثرياء الساعين إلى التأثير السياسي سوف يهيمنون على **أسواق التأثير** . يضاف إلى ذلك ، جزء كبير من التخريب الذي يحدثه فساد **سوق التأثير** ينال من النظام نفسه . في الفصل الرابع سوف اقترح أن التكاليف الأولية للترتيبات المالية السياسية الحالية في US ، لا تعني أن السياسات وأصوات الناخبين تباع وتشتري – يوجد القليل من الأدلة القوية بأنها كذلك – ولكن إلى حد ما تأتي في شكل ثقة عامة منخفضة ، وإدراكات واسعة الانتشار حول سوء استخدام السلطة والامتيازات . قد تكون مثل هذه التكاليف غير منظورة ، ولكن بمضى الوقت تفعل القليل بالنسبة لمشروعية واستجابة السياسة الديمقراطية . السلطة والمشاركة في السلب والنهب بين الأحزاب السياسية الألمانية ، قد يترتب عليها عملية سياسية وتشريعية أقل استجابة . قد اشتملت **أسواق التأثير** اليابانية على الكثير من التعاملات غير القانونية ،ولكن على مدى الكثير من السنوات ساعدت أيضاً على تأمين إجراء تعديلات في سياسات أحد الأحزاب الذي حدثت في داخله منافسة أساسية بين عدد من التحذبات بدلاً من المصالح المختلفة في المجتمع ، حيث أخذ تكييف السياسة مقعداً خلفياً للمحافظة على سعادة المدعمين . إنه من المؤكد أن مجتمعات **سوق التأثير** تعايش في الواقع فساداً مباشراً وآثماً ، ولكن كما هو مقترح في الفصل الأول، يتمثل الاهتمام الأساسي في مشكلات الفساد النظامية في هذه المجتمعات .

فساد مؤسسات الكارتل البارزة . في ديمقراطيات السوق الأخرى ، المؤسسات أكثر ضعفاً ، السياسات والأسواق في طريقها إلى المزيد من التنافسية ،

وشبكات علية القوم تستخدم حوافز الفساد والتبادلات للمحافظة على مراكزها .

قد لا يكون نموذج ديمقراطيات السوق مقاومة للفساد كما نفترض أحياناً ، وخاصة حيث الأطر المؤسستية تكون ضعيفة . ديمقراطيات السوق الجديدة أو التي أعيد بناؤها – كوريا الجنوبية ، شيلي ، بولندا ،والمجر ، لا تزال متماسكة بطرق مهمة . دول أخرى مرت بأوقات أزمة ، عاشت إيطاليا فضائح في بداية عقد التسعينيات (1990) ، على سبيل المثال ، لم تكن موجة فساد جديد ، ولكن شبكات تآمر رؤوس حزبية ، وضغوط كبيرة من الداخل والخارج من أجل المحاسبة . في تلك الأنواع من الحالات فإن السلطة وارتباطها بالثروة تكون في وضع تدفق ، بما يخلق فرصاً جديدة وأخطاراً للنخبة البارزة من مؤسسات الكارتل . بالنسبة لهم ، قد يكون الفساد نوعاً من الدفاع عن النفس بطبيعته ، حماية للمزايا القائمة الاقتصادية والسياسية ، بحيث يستولون على المنافسين ، ويقوون الروابط مع الحلفاء والمدعمين . هؤلاء المتورطون يمكن أن يكون لهم قواعد سلطة متنوعة مثل، دوائر الأعمال ، الجيش ، البيروقراطية ، حزب سياسي ، روابط اجتماعية محلية . سوف تكون المراكز الرسمية ذات قيمة لافتة بصفة خاصة، ولكن أقل تأميناً من حالات سوق التأثير ، بسبب التحرر الأكثر سرعة، المنافسة السياسية المتنامية ، والمؤسسات الأكثر ضعفاً . غالباً ، سوف يعمل فساد رموز الكارتل على سد الفجوة بين العام والخاص .

تقدم الآلة السياسية الناضجة مثالاً بناءاً لفساد رموز مؤسسات الكارتل . يصف أحد الخبراء مؤسسة Tammany Hall في مدينة نيويورك حيث اندمجت رموز سياسية ورموز من دوائر الأعمال في قمة إدارة المنظمة . لحمت Tammany حكومة المدينة وثروة المنظمين في اتحاد

مرعب ، وقوى بدرجة كافية للهيمنة على السياسة ، وفي قطاعات يسيطر عليها سياسيون رجال أعمال ، ومنافسون اقتصاديون . كانت قيادة Tammany متماسكة وأكثر تناغماً من مؤسسات الكارتل البارزة في كل البلدان . ولكني سوف اقترح في الفصل الخامس أن جيلين من السلطة والمشاركة في السلب والنهب بين الأحزاب (غير الشيوعية) الإيطالية قبل بداية عقد التسعينيات (1990) ، وشبكات الرؤساء ، السياسيين ، قادة دوائر الأعمال ، رموز الجيش ، والأسر التي سيطرت على كوريا من عقد الستينيات (1960) وحتى منتصف التسعينيات (1990) ، تصور كيف أن شبكات عِلْيَة القوم المتداخلة يمكن أن تستخدم الفساد وأيضاً التأثير التشريعي لتحقيق الهيمنة .

المؤسسات الرسمية ، التي تكون فقط قوية بصورة معتدلة سوف تسهل ، (ومن وجهة نظر علية القوم) أيضاً تحتم مثل هذه الترابطات . الأكثر من ذلك ، أنها أضعفت جهود مقاومة الفساد ، وجعلت الحياة أكثر صعوبة أمام المنافسين المرتقبين في الميادين السياسية والاقتصادية . سوف لا تكون هذه النظم غير ديمقراطية أو غير تنافسية بالكامل ، ومن بعض النواحي ، يكون فساد النخبة قوة مستقرة . ولكن الفساد في هذه الحالات يلعب دوراً مختلفاً ، وله استخدامات مختلفة عن تنوع سوق التأثير . بدلاً من التعامل مع متخذي القرار جيدي الإعداد الموسستي ، فإن الفساد في هذه الحالات يمثل آلية نظامية في الرقابة ، غالباً دفاعية بطبيعتها .

فساد الأقلية المتحكمة والزمر الإجرامية . في مجتمعات أخرى ، التحرر السياسي والاقتصادي الضخم – في بعض الحالات ، متزامن ، إذا كانت التحولات ضعيفة في تكاملها – والحدود بين العام والخاص الضعيفة قد وضعت فرصاً واسعة التنوع موضع الاستخدام في كيانات ذات مؤسسات ضعيفة . سوف

يتكون الشكل المهيمن من الفساد هنا من تزاحم غير منظم وأحياناً عنيف بين النخب المتنافسة سعياً إلى الاستغلال الناجح للموارد الشخصية (بمعني تبعية متكتلة ، تجارة ، ارتباطات الجريمة المنظمة ، أو أسرة قوية) إلى كل من الثروة والسلطة .

على خلاف عرض كارتل النخبة البارزة ، التي فيها النخبة المستقرة تتآمر داخل إطار مؤسستي قوى إلى حد ما ، فإن أصحاب السلطة الرسمية حيث الكثير من معظم المنافسة ذات الدلالة تحدث هنا – غالباً بصورة شديدة الشخصية – بين لاعبين عددهم قليل نسبياً . ولكنهم وما يحققونه من مكاسب غير آمنة بسبب إيقاع ونطاق التغيير ، التنافس الشرس ، والعنف المتكرر . تمثل المؤسسات الضعيفة مشكلة خاصة : عدم القدرة على تنفيذ العقود أو الدفاع عن الملكية خلال المحاكم ، وتنفيذ القانون يزيد من دوافع اللجوء إلى العنف ، مما يجعل عضلات الشرطة والجيش هي الأكثر ظهوراً – وتؤدي في الحالات الأكثر سوءاً إلى الاعتماد على المافيا ، أو الميليشيات الخاصة .

كما في حالة عرض مؤسسات كارتل النخبة البارزة ، سوف يسعى الفساد إلى كل من المصالح السياسية والاقتصادية ، وسوف يركز فقط بصفة خاصة على الأدوار الرسمية ، وعمليات السياسة ، ولكن في موقف أصحاب السلطة أو الزمر الإجرامية ، قد يكون من الصعب أن تقول فقط ما هو العام، وما هو الخاص ، ما هو السياسي ، وما هو صاحب المبادرة العملية ، وحتى ما هو الفساد بصورة واضحة ، ومن هو المبتكر . سوف يكون أصحاب السلطة الرسمية والمجتمع المدني غير معدين جيداً لمقاومة أو فحص حالات سوء الاستخدام . سوف يكون لدي الفئة الأولى صلاحيات قليلة الفعالية ، وسوف تتعرض إلى ضغوط غير مشروعة داخل وحداتهم ، وخاصة في بلدان ما بعد أحداث التغيير ، سوف يكون بصورة محتملة ضعيفاً ومجزأ ،

وقادته المحتملين ليسوا حاسمين . تلك الأجزاء من وسائل الإعلام الجديدة التي لا يهمن عليها أصحاب السلطة الرسمية أنفسهم ، قد تفتقر إلى الاستقلالية والموارد اللازمة لكي تقوم بدور الحارس الفعال على الحقوق والحريات .

توجد منافسة سياسية ملحوظة في هذا النوع من الحالة ، ولكنها يمكن أن تكون غير قابلة للتوقع ، وقد تكون جذورها الاجتماعية ضحلة . أصحاب السلطة الرسميون الذين يبنون تبعيات جماهيرية ، سوف يجدون مكافآت مادية قيمة ، ولكن من الصعب أن يتملكونها . الإتباع من جانبهم ،سوف يكون لديهم خيارات سياسة كثيرة . لذلك ، سوف تكون التحذبات السياسية غير مستقرة وغير منضبطة إلى حد بعيد . القادة ، الذين عليهم أن يدفعوا من أجل تدعيمهم المزيد والمزيد ، سوف يستغلون أي تصدعات في السلطة الحكومية التي يمكن أن تقع في أيديهم . قد ينفق رجال دوائر الأعمال مبالغ كبيرة من أجل التأثير ولكنهم يحصلون على القليل من السياسيين الذين لا يستطيعون " التوصيل " . حيث الانتخابات غير معدة والمنافسة السياسية ليست جيدة البناء وشخصية ، سوف يجد الناخبون من غير الإذهان الواعية أنه من الصعب التخلص من الفساد أو مكافأة الحكومات الجيدة . غالباً سوف تكون الجهود المقاومة للفساد عبارة عن دخان في الهواء بالنسبة لسوء الاستخدام المتواصل أو طرق وضع المنافسين الأساسيين وراء القضبان . يمكن أن تصبح الخصخصة قانونية باعتبارها مصدرا لموارد الدولة أو سرقة تامة الأركان ؛ الوظائف اللائحية والقانونية سوف لا تصبح وسيلة فقط لجمع الأموال للمسئولين الذين يحصلون على دخول ضعيفة ،ولكنها قد تكون أيضاً نوعاً من السرقة بالإكراه من كبار أصحاب السلطة . من المحتمل أن يكون تحصيل الضرائب والتسديات أنشطة متشتتة ، وغير فعالة ، وخاضعة

للتلاعب ، كما هو الحال مع مرتبات الرسميين والالتزامات الحكومية الأخرى .

النتيجة فساد مكثف ، يرتبط أحياناً بالعنف ، وغير قابل للتوقع ، ولذلك ، فإنه يدمر ، بصفة خاصة ، التنمية الديمقراطية والاقتصادية . قد يكون معظم الاقتصاد اقتراحات بعيدة عن الأسس النظرية والعملية ؛ سوف يجد المستثمرون الأجانب أنه من الأفضل الذهاب إلى أمكان أخرى ، بينما أولئك الذين يغامرون داخلياً سوف يركزون على المكافآت قصيرة الأجل ، بدلاً من النمو المستدام . سوف تدخل مجموعات المعارضة والإصلاح الميدان السياسي كمخاطرة ذاتية ، وسوف يترك معظم المواطنين السياسة للآخرين . سوف يجد الذين يحصلون على المناصب أنفسهم في إطار عمل حيث المراجعات والتوازنات الرسمية تصل عمليا إلى حد تحويل السلطة إلى شظايا متناثرة لخلق نقاط تواصل من أجل علية القوم من أصحاب السلطة .

روسيا مثال معبر لهذا النوع ؛ تقدم المكسيك والفلبين تباينات أخرى في هذا المضمار . كما سوف نرى في الفصل السادس عرض فئة الأقلية والزمر ليس فقط " أكثر فساداً " من المواقع الأخرى ، فإن له منطقه ومضامينه بذاته .

فساد أصحاب السلطة . في المجموعة الأخيرة من البلدان ، المؤسسات ضعيفة جداً ، تبقى السياسات غير ديمقراطية ، أو أنها تنفتح ببطء ، ولكن الاقتصاد يكون في حالة تحرر على الأقل إلى حد ما . المجتمع المدني ضعيف أو غير موجود . فرص الغني السريع ، والمخاطرات الجديدة للأثرياء الحاليين موجودة – ولكن السلطة السياسية شخصية ، وغالباً تستخدم دون مساءلة أو عقاب .

هنا ، سوف يكون أصحاب المبادرات والمغامرات الاقتصادية ، بما لديهم من قوة ، رموزاً سياسية بارزة أو عملاءهم . قد يصبح الموظفون العموميون ضمن فئة أصحاب السلطة الرسميين ،وفي نفس الوقت يحتاجون إلى تدعيم رسمي . بمجرد بناء الترابطات السياسية ، فإنهم يواجهون القليل من القيود من الإطار العملي للدولة أو من المنافسين . يوجد خطر أن يكون الحكم عن طريق اللصوص . من بين أعراضنا الأربعة للفساد ، هذا العرض الأخير أقل تركيزاً على التأثير داخل عمليات الدولة الرسمية : قد تكون المؤسسات والمناصب مجرد أدوات مفيدة للبحث عن الثروة . ومع ذلك ، مما يدعو للسخرية أن هذه المواقف ليست بالضرورة مستقرة : أولئك الذين لديهم السلطة بدون قواعد قد يواجهون أعداء غير خاضعين بالمثل إلى قيود تنظيمية ، في حماية عن طريق التهديد بالعنف . ليس من المحتمل أن يتمتع لا الحكام ولا النخبة المضادة (إذا كانت موجودة) بالتدعيم الشعبي المستدام أو المصداقية ، فيما عدا تلك التي تنشأ نتيجة الترغيب أو الترهيب . قد يكون القادة العسكريون شركاء ، وفي بعض الحالات مهيمنين ، في مثل هذه الأنظمة ، غالباً ، يستخدم الفساد السابق كذريعة للحصول على السلطة . حتى حيث يعود الجنود إلى ثكناتهم ، فقد يكون القادة رجال أعمال ، وسياسيين أيضاً ، مدعمين بتهديد التداخل العسكري . سوف توضع العقبات أمام تطور المجتمع المدني بصفتهم أتباع شخصيين للنخبة ، وسوف يحصل الأفراد على القليل من حالات سوء الاستخدام الرسمي .

بينما تشبه ديمقراطيات السوق الناضجة كل منها الأخرى ، فإنه في حالات أصحاب السلطة الرسمية يعتمد الكثير على الشخصيات وجداول أعمال أولئك الذين في السلطة . قد يدعم البعض الإصلاح الاقتصادي أو على الأقل يحجمون عن الاستغلال الكامل لفرص الفساد ، وحيث تكون تلك

هي الحالة ، قد يحدث نمو ملحوظ . آخرون يستغلون ببشاعة كل من الدولة والاقتصاد مع نتائج مدمرة . وهنا ، سوف تختلف ارتباطات الفساد والتنمية داخل هذه المجموعة من البلدان اختلافاً كبيراً . الكثير من هذه البلدان فقير ، على الرغم من أن الفساد من النادر أن يكون السبب الوحيد للفقر . غالباً تعتمد هذه الدول على الصادرات من المواد الأولية مثل البترول والمعادن ، ذلك الوضع الذي يشوش على التنمية ، ويشجع على الفساد . ولكن حتى في البلدان الفقيرة يمكن أن يكون الاحتكار السياسي طريقة فعالة جداً لاستخراج الثروة، سواء من الاقتصاد المحلي ، أو من مساعدات ، قروض ، استثمارات تتدفق إلى الداخل من الخارج . وحيث يتصارع الكثير من التحزبات ، قد تكون الأمور أكثر سوءاً : قد تعني المؤسسات الضعيفة أن الثروة لشخص واحد والمكافآت للأتباع المدعمين ، وذلك باستغلال بعض شظايا سلطة الدولة – عملياً ، خلق سلسلة من الاحتكارات المستقلة تتسلل إلى أجزاء متنوعة من الاقتصاد . تشبه هذه الحالة محطات تحصيل الرسوم على الطرق السريعة باعتبارها احتكاراً صرفاً ؛ إما أن تدفع للمحصلين المستقلين أو العبور ممنوع . قد تصبح رسوم العبور عالية بصورة مبالغ فيها إلى حد انهيار حركة المرور أو توقفها الكامل . الاحتكارات المنسقة – التعاون لوضع رسوم يمكن تحملها – سوف تصبح أكثر ربحية ، وأقل تخريباً في الأجل الطويل ،ولكن ما لم يوجد القائد القوى ، الذي يمسك بزمام الأمور والسلطة ، قد يكون ذلك مستحيلاً .

التحرر أيضاً ، له مضامين معقدة حيث المؤسسات ضعيفة والسياسيون يتمتعون بعدم المساءلة على ما يفعلون . قد يراجع التكامل في الاقتصاد العالمي الفساد لأسباب عديدة ابتداء من تدفق أساليب الإدارة المتقدمة وحتى نمو بدائل أداء الأعمال مع رموز الرسميين . ولكن البلدان

الفقيرة غير الديمقراطية البادئة للتو في فتح أسواقها – وخاصة تلك التي تعتمد على تصدير المواد الأساسية – من المحتمل أن يكون تكاملها ضعيفاً بالاقتصاد العالمي أو أنها تتكامل بطرق لا تفيدها كثيراً . يجعلها هذا أكثر سهولة بالنسبة للحكام المستبدين لاحتكار تدفقات السلع ورأس المال عبر الحدود ، وخاصة في بداية عملية التحرر .

من زوايا كثيرة ، يمثل هذا التنوع الأكبر لمجموعاتنا الأربع من الدول . قد يتفق الكثير من دول الشرق الأوسط مع هذا النمط إلى درجات مختلفة ، مع عدد من البلدان الأفريقية (وخاصة تلك التي توصف بالحكم العسكري والنزاعات الداخلية) . الإصطلاح الاقتصادي في الصين والنمو المشاهد معروف جيداً ، ولكن كما سوف نرى في الفصل السابع ، قد صاحبها فساد كثيف يقوده أصحاب السلطة الرسمية . في كينيا وأندونيسيا قد انخرطت نخبة الكارتل القوية في فساد السلب والنهب بصورة نهمة ، وذلك بتدشين انتخابات تنافسية بدون المؤسسات المدعمة التي تتطلبها تلك الانتخابات . أوغندا لم تعد بعد دولة ديمقراطية ، ولكنها طبقت إجراءات مهمة مقاومة للفساد وزادت من فرص المشاركة الشعبية . ومع ذلك ، حتى في فترات الإصلاح ، فإن الدولة (أو شظايا منها) قد تبقى مزية سهلة للحكام غير المحاسبين أمام أحد ما أوجهة ما .

تبقى هذه الأعراض الأربعة للفساد أنواعاً نموذجية حتى الآن ، التي أردنا توصيف (وألقينا الضوء على أضدادها) مشكلات الفساد بها ، والتي اقترح أننا سوف نجدها عندما تتحد عوامل المشاركة والعوامل المؤسستية بطرق يمكن ملاحظتها بشكل عام . سوف لا يوجد بلد به مجرد نوع واحد من الفساد ، وسوف لا يتفق عرض واحد مع حالة واحدة في كل التفاصيل .

كلها تستند إلى فكرة أن التحرر السياسي والاقتصادي قد وضع ضغوطاً على الإطر المؤسستية والتي تختلف ذاتها بصورة لافتة في قوتها .

أيضاً عدد قليل من التقابلات أو المتضادات تستحق الملاحظة . عندما نتحرك من **أسواق التأثير** في اتجاه **أصحاب السلطة الرسمية** ، فإننا ننتقل من فساد معد مسبقاً على طول خطوط الأدوار والعمليات الرسمية إلى ذلك الذي من النادر أن يخضع إلى نظام مؤسستي بالمرة . يسعى الأول إلى تحويل الثروة إلى تأثير بيروقراطي أو نجاح انتخابي ، بينما يمثل الأخير استغلال صريح للسلطة ، والضعفاء بواسطة الأقوياء . يشتمل فساد **سوق التأثير** ، **ونخبة الكارتل البارزة على** عمليات وتأثير متكرر ، أو التواصل القابل للاستخدام على مدى فترة زمنية طويلة الأجل ، وفي الواقع ، قد يستخدم فساد **نخبة الكارتل البارزة** أساساً لكي يحتكر أو على الأقل يتحكم في أحداث التغيير . ومع ذلك ، في حالات **الأقلية المتحكمة والزمر وأصحاب السلطة الرسمية** الفساد أقل توقعاً ، وغالباً يتضمن مستهدفات من الفرص في المجتمعات سريعة التغير أو قسوة القادة الذين يعملون دون مساءلة عن أفعالهم . حيث تكون المؤسسات خصوماً قوية للفساد ، فإنها تستطيع أن تنظم ، وتعتمد على الحريات المدنية بصورة نسبية ، أطراً قانونية ، والمجتمعات المدنية ، وحيث تمثل نشاطاً ضعيفاً ضد الفساد ، فإنها تصبح خطرة إلى حد كبير . أخيراً ، في الأنواع الأخيرة فأن حالات الفساد ، قد لا تكون الاستثناء ولكن القاعدة ، على الأقل في أجزاء معينة في ميدان السياسة أو الاقتصاد . أكثر من أي شيء آخر ، يفترض أن توقعات التضاد أو التقابل ، العلاقات بين الثروة والسلطة ، وتحديات الإصلاح توجد بين حالات الفساد على مستوى العالم .

المشاركة ـ المؤسسات ـ وأعراض الفساد

مؤشر إدراك الفساد (TI , 2003)

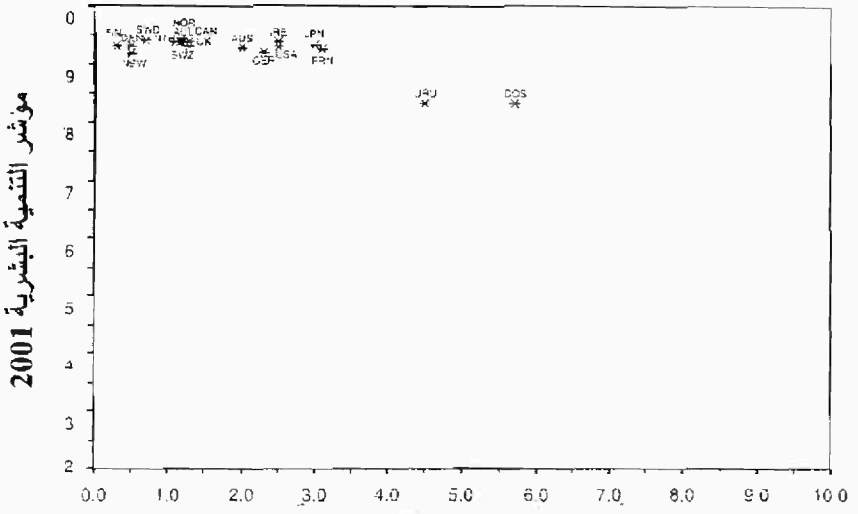

الفساد ومؤشرات التنمية (المجموعة 1)

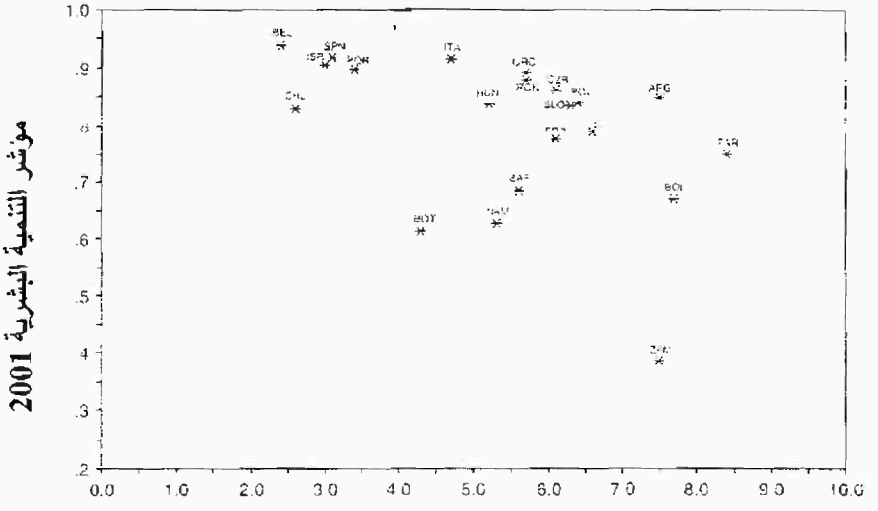

الفساد ومؤشرات التنمية (المجموعة 2)

ملحوظة : بالنسبة لقائمة البلدان ومختصراتها أنظر الملحق

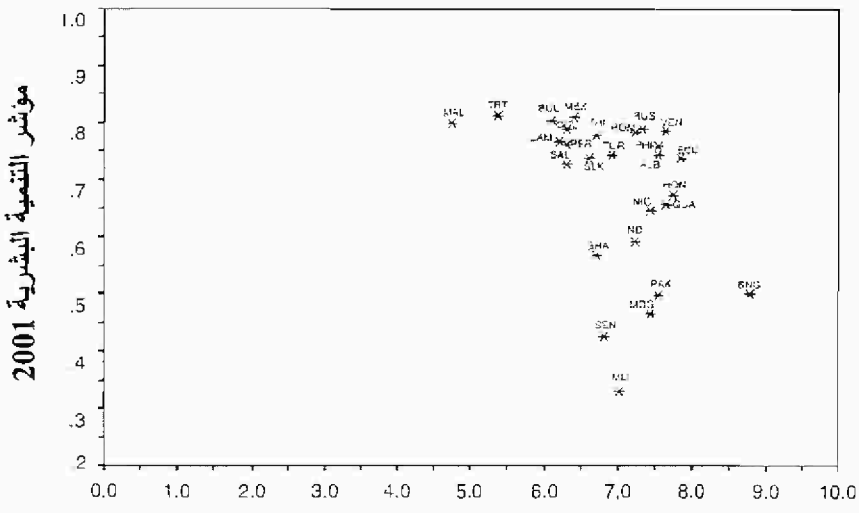

الفساد ومؤشرات التنمية (المجموعة 3)

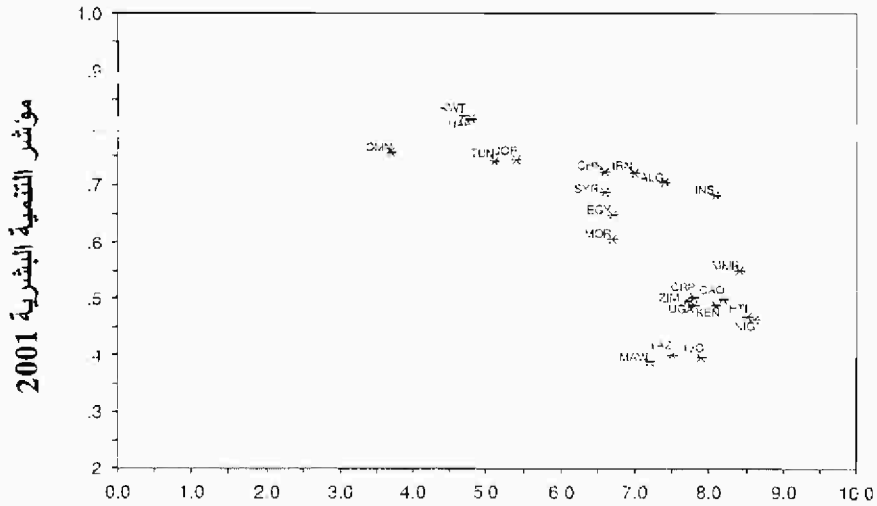

الفساد ومؤشرات التنمية (المجموعة 4)

ملحوظة : بالنسبة لقائمة البلدان ومختصراتها أنظر الملحق

مؤشرات التنمية الإحصائية في المجموعات المختلفة

بلدان المجموعة (1) (أسواق التأثير)

هذه البلدان إجمالاً مستقرة ، ديمقراطيات جيدة البناء المؤسستي مع اقتصاديات حرة ، توصف الحكومات بأنها فعالة ، ومتدخلة في الاقتصاد نسبياً وبحكمة وحسن التقدير . حكم القانون سائد ، يواجه القادة منافسة سياسية ملحوظة ، وأيضاً قيوداً على سلطاتهم ، والنقاد قادرون على طلب المساءلة بفعالية . هذه مجتمعات مزدهرة توفر جودة حياة عالية ، إنها تتمتع بمكانة مرموقة في الأسواق العالمية ، ومن ثم تختلف خبراتها بصورة لافتة عن تلك المجتمعات الأكثر تعرضاً للمصالح الاقتصادية الخارجية . بينما لا يوجد من بين المؤشرات ما يلقى الضوء مباشرة على " عمليات " فساد ، فإنها متناغمة تماماً مع سيناريو " **أسواق التأثير** " : مصالح الثروة قوية ولكن الدولة جيدة الإعداد المؤسستي ، ولا يبدو أن الفساد ينال من قوة النظام . أنشطة التنظيم اللائحي نسبياً محدودة من حيث النطاق ، وذات جودة عالية من حيث المقارنة ، والتي تفترض بأن أصحاب السلطة الرسمية أقل احتمالاً في استخدام مثل هذه السلطات تعسفياً .

الافتراض هنا لا يشير إلى أن هذه المجتمعات قد حلت مشكلة الفساد : الولايات المتحدة بصفة خاصة قد عايشت موجة فاشلة من التنظيم اللائحي الذي ارتبط بحالات خداع القطاع الخاص . بدلاً من ذلك ، يبدو أن الفساد في المجموعة (1) يتناول نسبياً الأطر المؤسستية وتوابعها . تفترض الفترة الزمنية الطويلة لخبرة هذه النظم أنها قد حققت توازناً ناجحاً بين الثروة والسلطة ، وأنها ، على خلاف الدول النامية اليوم ، قد أخذت وقتاً طويلاً في

التكوين المؤسستي ، وتكييف هذه الأنواع من الاتفاقات . – تلك النقطة التي سوف أعود إليها عند مناقشة الإصلاح .

بلدان المجموعة (2) (نخبة الكارتل البارزة)

يوجد المزيد من عدم التأكد والقليل من القيود على النخبة السياسية والاقتصادية . النظم السياسية والأسواق مستقرة نسبياً منفتحة (على الرغم من أنها أقل من المجموعة (1)) هذه البلدان مجتمعات وفرة نسبية . ولكن النخبة تواجه منافسة إلى حد ما قوية في أوضاع حيث تكون المؤسسات أكثر إشكالية : الحقوق السياسية ، الحريات المدنية وحكم القانون أقل تأميناً ، الحكومة والسيطرة على الفساد أقل فعالية ، التنظيم اللائحي إلى حد ما أكثر كثافة ولكن منخفض الجودة ، والأسواق السوداء أكثر انتشاراً منها في المجموعة (1) القادة السياسيون المقيدون نسبياً في هذه البيئة المؤسستية الأقل استقراراً والمتزايدة تنافسياً قد ينشئون تحالفات مع دوائر الأعمال ، الإعلام ، الجيش ، ومجموعات من النخبة أخرى والمقيدة بصفة خاصة . بالنسبة لبعض البلدان في هذه المجموعة هذه الحالة من الأوضاع تأتي غالباً نتيجة التحولات الديمقراطية والأسواق الحرة الناجحة (شيلي ، المجر ، بولندا ، جنوب أفريقيا ، كوريا الجنوبية) ، ولكن أخرى (الأرجنتين ، بلجيكا ، إيطاليا قد عايشت أزمات أو تدهور في المؤسسات القائمة ، والتسويات السياسة . قد تقدم هذه البلدان أوجها إحصائية قابلة للمقارنة في أوقات معينة، ولكن تكون متغيرة بطرق مختلفة – موضوع قادم في دراسات الحالة .

بلدان المجموعة (3) (حكم الأقلية الحاكمة والزمر الإجرامية والعشائر)

تقدم هذه المجموعة مؤشرات أكثر تعقيداً ، ومن زوايا كثيرة صورة متشائمة . قد أخذ التحرر الاقتصادي والسياسي طريقاً طويلاً ، ولكن المؤسسات الأساسية تمثل مشكلة . المنافسة السياسية كثيفة ، ولكن الحقوق السياسية ، والمحاسبية ، الحريات المدنية ، حكم القانون أقل تأميناً إلى حد كبير منها في حالة المجموعتين السابقتين . سوف يجد كل من اللاعبين السياسيين والاقتصاديين صعوبة في حماية مراكزهم في مثل هذه النظم ، وقوى مكافحة الفساد المحتملة ضعيفة . يواجه القادة قيوداً سياسية أقل ، والنظم أقل استقراراً . الحكومات غير فعالة ، اللوائح التنظيمية كثيفة ولكن دون جدوى ، والرقابة على الفساد ضعيفة . الفرص الاقتصادية في حالة نمو، ولكن نسبياً قليلة مقارنة بالفوائد ، والأسواق السوداء كثيفة . تظهر مشكلات إضافية انطلاقاً من الوضع المتدني الذي تشغله هذه البلدان في الاقتصاد العالمي . عموماً ، إنها مجتمعات فقيرة ، في حاجة إلى رؤوس أموال دولية ولكن الاستثمار الأجنبي الداخلي ضعيف ، ويوجد اعتماد ما بين معتدل وثقيل على الصادرات من السلع الأساسية (الخامات ، التدين ، المواد الغذائية ، وما شابه ذلك) . يجب أن يتعامل الرسميون مع مصالح اقتصادية دولية، الذين ، استناداً إلى مواجهتهم مؤسسات ضعيفة وأنظمة غير مستقرة ، من المحتمل أنهم يسعون إلى الحصول على عائدات قصيرة الأجل بدلاً من الدخول في التزامات طويلة الأجل ، بدلاً من محاولة تطويق الضرائب واللوائح بأي طرق يستطيعونها . مراكز أصحاب المبادرات المحليين ليست أكثر أمناً ، وهم أيضاً قد يسعون إلى تحقيق أكبر ثروة يمكنهم تكوينها بأسرع ما يستطيعون . الفساد يمثل إما السبب في هذا الموقف الاقتصادي ، الذي

يحبط دوافع الاستثمار والمشاركة طويلة الأجل وإما الأثر أيضاً ، حيث تتعثر المصالح السياسية والاقتصادية في حماية مكاسبها .

بلدان المجموعة (4) (أصحاب السلطة الرسمية)

كما تشير المؤشرات الإحصائية تشترك في خصائص كثيرة مع المجموعة (3) : الفقر ، والأسواق السوداء منتشرة بكثافة ، حالات الرقابة على الفساد غير فعالة ، والحكومات غير فعالة . ومع ذلك ، بلدان هذه المجموعة متميزة في عدم المساءلة والهروب من العقاب الذي تتمتع به النخبة السياسية . يواجه القادة في هذه المجموعة منافسة سياسية أقل ، قيود سياسية أقل ومطالبات بالمساءلة غير فعالة إلى حد لا يصدق ، مقارنة بتلك الموجودة في أي مكان آخر . على الرغم من الاتجاه العام في التوجهات الديمقراطية فإن الحريات المدنية والحقوق السياسية لا تزال الأضعف ، التدخل الحكومي في الاقتصاد الأكثر تكراراً ، تقييم جودة هذه التدخلات بأنها الأكثر انخفاضاً ، وأن الاستقرار السياسي والتنظيمي الأكثر اهتزازاً ، من بين كل المجموعات الأربع . الاستثمار الأجنبي المباشر تقريباً غير موجود ، والاعتماد على صادرات السلع الأولية ، تقريباً كبير . الأفراد المرتبطون سياسياً والذين يسعون إلى الثروة على طريق الفساد ، من المحتمل أنهم سوف لا يواجههم الكثير من العقبات ، والمساعدات الدولية التي تدخل في صورة استثمارات يمكن أن يقطف ثمارها قمة رموز السلطة ، أو تحول إلى بنوك وأسواق أخرى أكثر أمناً . بالنسبة لباقي المجتمع يبدو أنه لا يوجد الكثير من البدائل الاقتصادية .

لا ينبغي أن يفعل الكثير بعد هذه النتائج . النتائج العنقودية ، نقاط التشتت أو قيمة الوسط الحسابي حول مؤشرات التنمية لا تعطينا شيئاً عن

وجود أو غياب نوع معين من الفساد . يضاف إلى هذا أن الفساد ليس السبب الوحيد لأي من هذه المتضادات . على سبيل المثال ، دول المجموعة (4) دول فقيرة ، جزئياً بسبب الفساد ، ولكن لديهم الفساد الذي أوجدوه جزئياً لأنهم فقراء ، وكلا النوعين من الفساد يتشكلان بعوامل أخرى . تفترض المؤشرات الإحصائية بعض المفاجآت أيضاً ، مثل اتساع رقعة الأسواق السوداء في المجموعة (2) ، وضعف حالة الحقوق والحريات في المجموعة (3) . لا تزال تقدم هذه المؤشرات المزيد من الأدلة بأن الاختلاف بين هذه البلدان ، بلغة الفساد ليس فقط مسألة فساد أقل أو أكثر . فكرة الأنواع الأربعة المختلفة من أعراض الفساد تعكس تجارب متضادة أو متقابلة من التنمية الاقتصادية والسياسية ، والتي تشجع بوضوح على المزيد من الاختبار باستخدام دراسة الحالة .

الاستنتاج

في الفصول الأربعة التالية أتحول إلى ذلك النوع من الأدلة مستخدماً حالات من ثلاث دول في كل مجموعة لوضع أعراض الفساد المتخيلة في اختبار تفصيلي بين كل البلدان في مجموعات ، وليس في بلد واحد ، وسوف يظهر الفساد في تنوع واحد فقط . بدلاً من ذلك ، تختبر فكرة أن أنماط الفساد تختلف في طرق أعراض العمليات والمشكلات الأكثر عمقاً – تلك الفكرة التي تطبق على المجتمعات المتقدمة كما تطبق بالضبط على تلك الجيران الأكثر فقراً والأقل ديمقراطية . إذا دعمت أدلة دراسة الحالة هذه المجادلات نستطيع حينئذ أن نفهم جذور ودلالات الفساد – ونقترح الإصلاح – بلغة ملائمة لتنوع المجتمعات .

البلدان التي تتضمنها فصول دراسة الحالة

المجموعة / العرض	الحالات
1- أسواق التأثير (الفصل 4 الرابع)	الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا
2- نخبة الكارتل البارزة(الفصل الخامس)	إيطاليا ، كوريا ، بوتسوانا
3- حكم الأقلية والزمر (الفصل السادس)	روسيا ، المكسيك ، الفلبين
4- أصحاب السلطة الرسمية(الفصل السابع)	الصين ، كينيا ، أندونسيا

في الفصول التالية أسعى إلى تحديد ، اكتشاف ، وتبرير موضوعات الفساد الأساسية في 12 بلداً . سوف لا تكون هذه الموضوعات نمطية في أي مجموعة ، في الواقع ، تم تضمين البعض لأنها تتحدى حالات التمييز بين الأعراض بطرق مفيدة . الهدف أن نعرف إذا ما كان يوجد عرض فساد معين ، كيف يعمل ، كيف يعكس تفاعل المشاركة والمؤسسات ، وكيف يؤثر على التنمية السياسية والاقتصادية . تمثل مجموعات البلدان الأربعة أعراض الفساد تلك ، بدلاً من " أنواع النظام " . إنها توضح ما الذي يكون معرضاً للخطر في بلد الفساد ، كيف يسعى الأفراد والمجموعات إلى ملاحقة ، استخدام الثروة والسلطة ، وكيف تدعم أو تقيد المؤسسات والمصالح المتضاربة هذه العمليات . سوف تكون " الكميات " النسبية من الفساد ، إلى الحد الذي تكون قابلة للمعرفة ، تمثل اهتمامنا التالي من حيث الأهمية ، التأثيرات طويلة الأجل فكرة أساسية أكثر أهمية ، كما هو الحال مع تأثيرات الإصلاح المنحرفة أحياناً .

اختيار أي حالات للدراسات التفصيلية يمثل ضرورة لتحديد التحليل : مجموعات الدول ومعظم المجتمعات داخلياً تمثل تنوعاً لافتاً بطبيعتها . تلك

التي اختيرت من كل عنقود ، تم اختيارها لأسباب متعددة متضمنة أهميتها الأصلية ، هدف تغطية أكبر مناطق ممكنة ، مدى توافر معلومات دراسة الحالة لكل منها : تضع الفصول من الرابع إلى السابع فكرة أعراض الفساد المتضاربة في اختبار أكثر تفصيلاً . إذا كان وجود وطبيعة تلك الأعراض يمكن تناوله بدرجة معقولة من الثقة ، حينئذ يمكن أن تعتمد مناقشة الإصلاح في الفصل الثامن على كل من اتساع البراهين الضمنية في منهج البحث المستعرض ، وعمق التفاصيل والحساسية إلى السياق الموجود في دراسات الحالة الوصفية الجيدة لتطوير أفكار حول أفضل الطرق للتعامل مع مشكلات الفساد المتضاربة في أوضاع اجتماعية متنوعة .